

الباب السادس

القوة الصاروخية لإيران

تركزت جهود ومحاولات إيران نحو تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية في مساعيها نحو تطوير وسائل إيصال الأسلحة النووية جنباً إلى جنب مع تطوير قدراتها العسكرية، حيث سعت بداية نحو تطوير قوتها الجوية وهو ما تحقق لها من صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي السابق في بداية التسعينيات و نفذتها روسيا عقب تفككه، وحصلت بموجبها إيران على طائرات حديثة يمكنها نقل أسلحة نووية مثل الميج ٢٣ والميج ٢٩ الروسية الصنع وغيرها من الطائرات القادرة على ذلك.

ومن الناحية الأخرى، سعت إيران إلى الحصول على صواريخ أرض - أرض سواء عن طريق استيرادها من الخارج أو المشاركة في تصنيعها. فقد سعت القيادة الإيرانية خلال الحرب الإيرانية العراقية للحصول على الصواريخ أرض - أرض نظراً لما تتمتع به هذه الصواريخ من قوة تدميرية، خاصة وأنها تطلق من أراضي الدولة ذاتها وأقل خطورة من استخدام الطائرات المقاتلة التي كان يلزم لها في الماضي الدخول إلى أراضي الخصم.

وقد كان هدف الحصول على هذه الصواريخ ذو أهمية قصوى نظراً لضعف القوات الجوية الإيرانية خاصة في الفترة الأخيرة من الحرب الإيرانية العراقية، وقد استطاعت إيران الحصول على هذه الصواريخ من كل من روسيا، والصين، وكوريا الشمالية بخلاف ما يتردد عن حصولها على أنواع منها من دول صديقة أخرى.

obeikandi.com

الفصل الأول

الجهود الإيرانية للحصول على الصواريخ

سعت إيران للتوصل إلى الحصول على بناء ذاتي لقوة من الصواريخ الباليستية أرض - أرض المتوسطة المدى (٥٠٠ - ١٠٠٠ كم)، وذلك بهدف الاستخدام الاستراتيجي لهذه الصواريخ علاوة على استخدامها لنقل ذخائر أسلحة الدمار الشامل والتي تشمل الأسلحة النووية والذخائر الكيماوية والبيولوجية.

أولاً) جهود إيران في الحصول على الصواريخ البرية

تؤكد المصادر الغربية أن استمرار الجهود الإيرانية الحالية على وتيرتها الراهنة من شأنه أن يتيح لطهران التوصل إلى هدفها الاستراتيجي هذا في غضون ٣ - ٥ سنوات، مما يحقق لها - في إطار استكمال خطتها الشاملة لتطوير عناصر القوات المسلحة المختلفة من أسلحة تقليدية وغير تقليدية - التحول فعلاً إلى القوة الإقليمية الاستراتيجية الرئيسية التي طمعت دائماً في الوصول إليها بحلول القرن الحالي.

وتشير دراسات التوازن الاستراتيجي العسكري للمنطقة عام ١٩٩٨ أن إيران تمتلك الطرازات التالية من الصواريخ أرض - أرض :

- سكود (س ٠ س ٠) - دي ذو المدى ٣٠٠ كيلومتر.
- سكود (س ٠ س ٠) - سي ذو المدى ٥٠٠ كيلومتر.
- سكود - معدل محلياً ذو مدى ٨٠٠ كيلومتر.

حصلت عليها منذ منتصف الثمانينيات من الصين وكوريا الشمالية.

وكان قد تردد في نهاية عام ١٩٩٢ عن شمول صفقة الأسلحة الضخمة التي وقعتها إيران مع الاتحاد السوفيتي السابق على صواريخ إستراتيجية بعيدة المدى، والتي لها قدرة محدودة على اعتراض الصواريخ الباليستية ولا يملك هذه الصواريخ في منطقة الشرق الأوسط إلا كل من سوريا وليبيا فقط.

وفيما يتعلق بعدد منصات الإطلاق، فقد خرجت إيران من حربها مع العراق بعدد ٣٠ منصة إطلاق وصلت إلى ٥٠ منصة عام ١٩٩٢، ويقدر أنها تعدت حالياً ٣٠٠ منصة إطلاق.

(ثانياً) في مجال الصواريخ البحرية

تمتلك إيران صواريخ سطح - سطح مضادة للسفن من طراز سيلك وورم والتي يصل مداها إلى ٨٠ كم، وصواريخ سي ٦٠١ ذات مدى ١٠٠ كم، وهناك مشروع يطلق عليه مشروع بندر عباس توجد فيه وحدة حرس ثوري تعمل على زيادة مدى صواريخ سيلك وورم الصينية. لقد أصبح هذا المشروع ممكناً بعد تزويد إيران ببعض المعدات الالكترونية من شركة "مسر شमित" (M.B.B) في ميونخ. ويقول المعارضون للنظام أن هذه المعلومات تم الحصول عليها من مصادر مطلعة وموثوق بها في الحكومة الإيرانية وفي الحرس الثوري الإيراني.

(ثالثاً) علاقات إيران والدول المصدرة الأخرى

إيران وأوكرانيا:

صرحت مصادر إسرائيلية أن أوكرانيا باعت لإيران ثمانية صواريخ بعيدة المدى مضادة للسفن من طراز اس اس - ان - ٢٢ عام ١٩٩٥ وهي صواريخ متطورة ومجهزة بقدرة فتاكة هائلة، كما يطلق على الصاروخ - أيضاً - "صان بورست" وتبلغ سرعته ضعفي ونصف ضعف سرعة الصوت، ويطير على ارتفاع منخفض مما يحول دون أن تكشفه أجهزة الرادار، وبيع هذا الصاروخ لإيران بسعر ٤٥٠ ألف دولار

للساروخ الواحد بعد أن فشل أحد تجار الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية في بيعها في واشنطن.

إيران وسفن الصواريخ الكورية الشمالية:

تعرضت كوريا الشمالية خلال شهر مارس ١٩٩٢ لحملة تهديدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إثر المعلومات التي تردت عن رصد سفينتين كوريتين شمالييتين مبحرتين في اتجاه ميناء بندر عباس الإيراني وعلى متنهما شحنة صواريخ سكود سي المتطورة، تردد أنهما مرسلتان إلى سوريا وإيران.

وهددت واشنطن باعتراض السفينتين بهدف إتاحة الفرصة لكوريا لسحبهما، وهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك للتعبير عن تصميمها وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، (تعتبر واشنطن أن حدود انتشار هذه الصواريخ ألا تزيد حمولة الصاروخ على ٥٠٠ كيلوجرام من المتفجرات ولا يتعدى مداه ٣٠٠ كيلومتر).

وقد أعلن عن وصول إحدى هذه السفن (داوهانج هو) ميناء بندر عباس في العاشر من شهر مارس ١٩٩٢، ويتردد أن السفينة الثانية هي سفينة إيرانية اسمها (إيران سلام) ويعتقد أنها كانت تحمل معدات ذات علاقة بالصواريخ.

وعلى أثر وصول السفينتين إلى إيران اعتبرت العراق سماح الولايات المتحدة الأمريكية لهاتين السفينتين ووصولهما إلى الأراضي الإيرانية يشكل تهديداً للعراق، واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمكافأتهما إيران على مساندتها دول التحالف في غزوها العراق لتحرير الكويت، ودعمها للقدرات العسكرية الإيرانية.

كما ذكرت مصادر إسرائيلية أن هناك تعاوناً مشتركاً خلال عام ١٩٩٣ بين إيران وكوريا الشمالية - أيضا - في مجالات تطوير صواريخ أرض - أرض ذات مدى مختلف يتراوح بين ٦٠٠ كيلومتر وحتى ٩٥٠ كيلومتراً مما يجعلها قادرة على الوصول إلى إسرائيل، علاوة على تخطيطها إنتاج صواريخ ذات مدى أكبر في المستقبل.

وكانت مصادر أمريكية قد صرحت - أيضاً - في شهر أغسطس عام ١٩٩٤ أن إيران وكوريا الشمالية اتفقتا على صفقة صواريخ من طراز هوندين التي يصل مداها إلى ١٠٠٠ كيلومتر، يحتمل أنها وصلت إلى إيران.

الفصل الثاني

المحاولات الإيرانية لتصنيع الصواريخ

أولاً) جهود إيران في تصنيع الصواريخ

نشطت إيران في مجال تطوير وإنتاج الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، حيث كان "هاشمي رافسنجاني" قد أعلن في عام ١٩٨٨ - حينما كان رئيساً للبرلمان الإيراني - أن الأولوية القومية الأولى تتمثل في امتلاك قوة صاروخية باليستية مهمة لا تتفوق عليها سوى صواريخ القوتين العظميين، وقد كثفت إيران منذ ذلك الحين جهودها في هذا المجال بالتعاون مع كوريا الشمالية والصين. وهناك شقان رئيسيان في البرنامج الصاروخي الإيراني:

أولهما: يعتمد على مساعدة كوريا الشمالية ويتولى تصنيع الصاروخ (سكود - ي) الذي تنتجه كوريا الشمالية، كما يعمل على إنتاج هذا الصاروخ محلياً وتطويره.

وثانيهما: يعتمد على مساعدة الصين ويركز على تصنيع صواريخ يتراوح مداها ما بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ كيلومتر.

وقد استطاعت إيران بموجب هذا البرنامج - إنتاج عدة أنواع من الصواريخ واستخدامها على نطاق واسع خلال المراحل الأخيرة من الحرب مع العراق في إطار ما أطلق عليه (حرب المدن) بين البلدين، والتي استمرت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧. إلا أن النظام الصاروخي الذي توليه إيران اهتماماً مكثفاً وتسعى إلى إنتاجه على نطاق واسع يتمثل في الصاروخ (عقاب)، وهو عبارة عن صاروخ

تكتيكي صيني التصميم. أضيف إلى ذلك أن الصين وكوريا الشمالية استمرتاً بتساعدان إيران في تطوير صواريخها وأنتجت الصاروخ "إيران"، وكذلك الصاروخ "شاهين - ١" و "شاهين - ٢" و "شاهين - ٣".

وقد نجحت إيران خلال الأعوام القليلة الماضية في إنتاج مجموعة من الصواريخ أرض - أرض، ومن الواضح أن الاهتمام الإيراني المكثف بإنتاج وتطوير الصواريخ أرض - أرض ينبع في الأساس من الخبرات المكتسبة من الحرب العراقية الإيرانية التي شهدت خلال مراحلها الأخيرة تبادلاً عشوائياً واسع النطاق لأعمال القصف الصاروخي بين الدولتين.

أضيف إلى ذلك أنه إذا صحت الأنباء المتوافرة عن وجود برنامج إيراني لإنتاج الأسلحة النووية، فإن أعمال تطوير الصواريخ أرض - أرض تعتبر جزءاً مكملاً من هذا البرنامج، بوصفها وسيلة مهمة لتوصيل الصواريخ النووية التي يمكن إنتاجها بما يكسب القوة الإيرانية مستقبلاً درجة من المصدقية سواء في الردع أو عند الاستخدام الفعلي، وتذكر المصادر الإيرانية أن هناك ما يزيد على ١٠٠ منشأة تعمل في مجال أبحاث وإنتاج الصواريخ وتضم عدة آلاف من الأفراد.

وضمن الجهود الإيرانية الجارية لإبراز قدراتها الصناعية العسكرية، شاركت إيران في عدة معارض عسكرية في الجابون وفي أنقرة. ومن الأنظمة الرئيسية التي تم عرضها:

١- صواريخ أرض - أرض من طراز "عقاب" التي كشف النقاب عن أنها صواريخ غير موجهة يصل مداها إلى ١٣٠ كيلومتراً، وتحمل رأساً وزنه ٧٠ كيلوجراماً - ويبدو أنها قريبة من صواريخ تايب - ٨٣ الصينية - وفروج ٧ الصينية الصنع، وإن كانت غير متطابقة معها.

٢- وكذلك تم عرض صاروخ غير موجه يدعى "نازعات" يبلغ مداه حوالي ١٥٠ كيلومتراً، ويحمل رأساً متفجراً وزنه ١٥٠ كيلو جراماً.

٣- وعرض صاروخ ثالث يدعى "شاهين - ٢" من هذه (العائلة) نفسها يبلغ مداه حوالي ٢٠٠ كيلومتر، كما أنه يحمل رأساً متفجراً وزنه ١٨٠ كيلوجراماً.

٤- وفي الجابون عرض صاروخ رابع دون الكشف عن تفاصيله العملية. وتؤكد التقارير العسكرية أن إيران استخدمت كافة هذه الأنظمة على نطاق واسع في الحرب مع العراق.

(ثانياً) إيران والتعاون الأجنبي في صناعة الصواريخ

بعد عدة سنوات من السرية المطلقة أزاحت إيران الستار أخيراً عن صناعة الأسلحة فيها، من خلال مشاركتها في معرض الدفاع الدولي الذي نظّمته دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٣، وقامت إيران بعرض أنواع متعددة من أسلحتها التقليدية.

وجاء حضور وزير الدفاع الإيراني أكبر توركان إلى المعرض ليؤكد على استعداد إيران لتوسيع صناعة الأسلحة فيها، من خلال قيام الوزير بالاجتماع مع عدد من رجال الأعمال الغربيين. وجدير بالذكر أن توركان كان يتولى رئاسة مؤسسة الصناعات الدفاعية الإيرانية، قبل أن يصبح وزيراً عام ١٩٨٩.

انتقلت إيران في ظل رئاسة توركان للمؤسسة في أواسط الثمانينيات وأخرها من دولة مصنعة للأسلحة التقليدية فقط إلى دولة منتجة لأنواع متعددة من الصواريخ، المدفعية، والصواريخ الباليستية متوسطة المدى، وقد قامت إيران في هذا السياق بتوقيع اتفاقيات مع كل من كوريا الشمالية والصين، وجمدت الاتفاقيات القديمة مع الشركات الدفاعية في كل من بريطانيا وألمانيا، والتي كانت قد انتهت فاعليتها في خلال السنوات الأولى من الثورة الإيرانية.

ومن الصين حصلت إيران على مساعدة تكنولوجية وتصميمية لمجموعة واسعة من الصواريخ والمدفعية والتي يعتبر الصاروخ (النازعات - ١٠) من أقواها، حيث أن بمقدوره ضرب أهداف على بعد ١٥٠ كيلومتراً. وقد وافق الصينيون - أيضاً - على إنشاء مصنع تجميع في إيران لأحدث منتجاتهم من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، وهما الصاروخان (M-11)، (M-9). وقد احتجت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام لدى بكين لقيامها بتصدير مثل هذه الأسلحة لسوريا وباكستان وإيران ووعد الصينيون بأنهم لن يلجأوا إلى بيع الصواريخ في السوق الدولية، فيكونوا بذلك خرقوا نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ.

ورغم هذا التعهد، استمرت مبيعات الصواريخ الصينية إلى إيران، وأكد الإيرانيون ذلك بأنفسهم، ولكن في شكل غير رسمي، ولا ريب في أن الصينيين سيُجيبون إذا ما سئلوا بأنهم في الواقع لم يبيعوا الصواريخ إلى إيران وإنما باعوها التجهيزات والمعدات التي تمكن الفنيين الإيرانيين من تجميع الصواريخ بأنفسهم.

ولقد كانت الصين منذ زمن بعيد المورد الرئيسي للأسلحة التقليدية إلى إيران، فمنذ عام ١٩٨٢ قام الصينيون بتزويد إيران بنسبة (٤٠%) من حاجاتها من واردات الأسلحة، طبقاً لما تقوله وكالة السيطرة على التسليح ونزع الأسلحة في واشنطن. وقد جاء ذلك في جزء منه بسبب الحظر الذي فرضه الغرب على إمدادات الأسلحة إلى إيران، غير أنه مع نمو صناعة الأسلحة الإيرانية نفسها يجد الصينيون أن من الصعب عليهم بيع أي شيء للإيرانيين سوى المعدات المتقدمة، مثل الصواريخ وتكنولوجيا الأسلحة النووية.

وفي خلال سنوات الحرب الثماني مع العراق، لجأت إيران في البداية إلى كوريا الشمالية بحثاً عن صواريخ باليستية ذات مدى أطول، وفي عام ١٩٨٥ وافقت إيران على تمويل برنامج تطوير في كوريا الشمالية لمضاهاة الصاروخ (سكود - ب) والذي بدأ الكوريون يرسلون الشحنات الأولى منه عام ١٩٨٧، ومنذ ذلك الحين استمرت إيران في تمويل برامج تطوير الصواريخ في كوريا الشمالية، مقابل الحصول على تكنولوجيا إنتاج هذه الصواريخ. وتستطيع إيران الآن تجميع الصاروخ (سكود - ب) والنسخة ذات المدى المعدل (سكود - سي) في مجمع الصواريخ الضخم في أصفهان.

ثالثاً) صناعة الصواريخ أرض - أرض خلال التسعينيات

لا زالت إيران تسعى إلى الاستقلالية عن موردي الأسلحة، من خلال تصنيع قدر زائد من المعدات اللازمة لصنع الأسلحة داخل إيران. كما أنها لا زالت تسعى للحصول على التكنولوجيا المعقدة وأنظمة الأسلحة غير التقليدية، لذا تلجأ إلى الصين

وألمانيا واليابان، ومرة أخرى تتصدر كبرى الشركات الصناعية الألمانية القائمة في بيع آلات التصنيع وأجهزة الكمبيوتر والمصانع المتكاملة لإيران، ففي عام ١٩٩٣ وحده، حازت الشركات الألمانية على عقود بقيمة خمسة مليارات مارك في إيران، كان معظمها مع مؤسسة الصناعات الدفاعية، وقد كانت ألمانيا أكبر شركاء إيران التجاريين منذ عشر سنوات. ورغم المشروعية الظاهرة لهذه المبيعات، إلا أن الحكومة الألمانية زاد قلقها ومخاوفها تجاه استخدام آلات صناعة وأجهزة كمبيوتر ألمانية لتوسيع صناعة الأسلحة الإيرانية.

في عام ١٩٩٢، جهزت الحكومة الألمانية قائمة تضم مؤسسات لصنع الأسلحة في إيران ما بين شركات تصنيع وشركات واجهة لشراء الأسلحة ومنظمات بحوث، وذكرت الحكومة الألمانية أن إيران متورطة في نشاطات تتعلق بانتشار الأسلحة مثل البحث والتصميم، وكذلك صناعة أسلحة الدمار الشامل، وقد تم إرسال القائمة إلى الشركات الألمانية المعروفة بأنها باعت معدات إنتاج متقدمة لإيران بهدف الحيلة في معاملاتها القادمة معها.

إن أوجه الشبه بين ما يحدث الآن في إيران وما حدث في أوساط الثمانينيات وأواخرها كثيرة ومتعددة، وكلها تنذر بالخطر. وتسعى إيران حالياً إلى توسيع إنتاجها المحلي من الأسلحة، كما تقوم ببناء عدد كبير من المنشآت الرئيسية التي تستطيع صنع معدات مدنية أيضاً، واستهدفت إيران - أيضاً - في مساعيها هذه، الوصول إلى أفضل المؤسسات في الغرب لشراء التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، الضرورية لصناعة الصواريخ الباليستية، والأسلحة الكيميائية، والمواد المشعة اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية.

وفي الثالث والعشرين من يناير ١٩٩٨، أعلن في موسكو أن الحكومة الروسية أوقفت محاولات لتصدير مواد تكنولوجيا صواريخ صالحة للاستخدام المزدوج المدني والعسكري.

وفي أبريل ١٩٩٨، صرحت مصادر إسرائيلية أن إيران تخطت مرحلة حاسمة في تطوير محرك لصواريخ متوسطة المدى (شهاب - ٣)، مكن إيران من إكمال الصاروخ للوصول إلى مدى ١٣٠٠ كيلومتر، ووزن شحنته ٧٠٠ كيلوجرام وهو قادر على حمل رؤوس تقليدية وغير تقليدية.

وقد أكدت مصادر أمريكية أن قمر تجسس صناعي أمريكي رصد في صباح الثاني والعشرين من يوليو ١٩٩٨ إجراء تجربة إطلاق صاروخ من هذا النوع وسقوطه داخل الأراضي الإيرانية، مما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تهديداً أمنياً خطيراً في المنطقة.

وفي الثالث والعشرين من أبريل ١٩٩٨، أكدت السلطات في أذربيجان أنها أحبطت محاولة تهريب شحنة من المواد الصالحة لصنع صواريخ باليستية أثناء تهريبها إلى إيران مصدره من روسيا عبر أذربيجان وقدر وزن المواد بحوالي ٢١,٧ طناً.

وكشفت وزارة الخارجية البريطانية في الرابع والعشرين من الشهر نفسه أن جهاز مكافحة التجسس البريطاني إم - أي - ٦ (mi - 6) حال دون حصول إيران على تكنولوجيا نووية بريطانية. كما كشفت وزارة الخارجية البريطانية في الرابع والعشرين من شهر مايو ١٩٩٨ عن مسئول في الاستخبارات المركزية الأمريكية سي. أي. آيه، أن الصين سلمت إيران خلال شهري أبريل ومايو ألف طن من الفولاذ الخاص الذي يمكن استخدامه في برنامج الصواريخ الإيراني.

هكذا تتضح لنا محاولات إيران الحصول على الصواريخ الباليستية أرض - أرض وصناعتها لتستكمل المنظومة الثلاثية لأسلحة الدمار الشامل (الأسلحة غير التقليدية)، وهي: الأسلحة النووية، والأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والصواريخ أرض - أرض، وهذا بلا شك سيؤدي إلى حتمية المواجهة سواء الحالية أو المستقبلية من خلال:

١- أطماعها وتهديداتها للدول المجاورة.

٢- صراع إسرائيلي أو غربي حتمي.

وهو ما يندرج باستمرار التوتر والقلق في منطقة الخليج العربي واستنزاف مستمر لقدرات الدول العربية في مشروعات غير منتجة وتبديد لمواردها.

صواريخ أرض - أرض المتوسطة المدى في الشرق الأوسط

النوع	المنتج	المدى	الرأس	الدول المستخدمة
سكود - ب	روسيا - الصين - كوريا الشمالية	٣٠٠ كم	١٠٠٠ كجم	سوريا وإيران ومصر والعراق وليبيا
سكود سي	روسيا - الصين - كوريا الشمالية	٥٠٠ كم ٦٠٠ كم	٨٠٠ كجم	سوريا وإيران
أريحا - ١	إسرائيل	٦٥٠ كم	٥٠٠ كجم	إسرائيل
أريحا - ٢	إسرائيل	١٥٠٠ كم	٥٠٠ كجم	إسرائيل
دونج فنج - ٢ رياح الشرق	الصين	٢٥٠٠ كم	١٠٠٠ كجم	المملكة العربية السعودية

أبعاد تقدم صناعة الصواريخ في إيران:

أثارت تجربة إطلاق الصاروخ الإيراني متوسط المدى (شهاب - ٣) الذي يصل مداه إلى ١٣٠٠ كيلومتر في أواخر شهر يوليو ١٩٩٨ ردود أفعال إقليمية ودولية واسعة، وجاءت ردود الأفعال الأكثر حدة وعنفاً بطبيعة الحال من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر المسؤولون الإسرائيليون أن هذه التجربة تمثل تهديداً خطيراً لإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط.

ووصل رد الفعل الإسرائيلي إلى درجة التهديد الضمني بالتحرك عسكرياً ضد إيران انطلاقاً من أن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه التجربة الإيرانية.

وقد انطلقت المخاوف الإسرائيلية الأمريكية من أن جهود تطوير الصواريخ باليستية متوسطة المدى التي تقوم بها إيران تأتي كنشاط مكمل للجهود الإيرانية

لامتلاك السلاح النووي. وبالتالي فإن امتلاك إيران صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية ويمكنها الوصول إلى إسرائيل أمر يمكن - من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية - أن يهدد الأمن الإسرائيلي، أو - على الأقل - يضعف من قدرة الردع العسكري الإسرائيلي مستقبلاً.

أما على الجانب الإيراني، فقد اكتفى المسؤولون الإيرانيون بتأكيد أن هذه التجربة تأتي في إطار الأغراض الدفاعية. وبينما ينطوي الموقفان الأمريكي والإسرائيلي على قدر كبير من التهويل والمبالغة بشأن تقويم القدرات الصاروخية الإيرانية، فإن الموقف الإيراني ذاته يبدو غير مقنع بدرجة كافية إذ كيف يكون الهدف من تطوير سلاح هجومي استراتيجي وإنتاجه - كالصواريخ الباليستية - مقصوراً على الأغراض الدفاعية فقط؟

والحقيقة أن الجهود الإيرانية في مجال الصواريخ الباليستية تبدو محكومة باعتباريات الردع الاستراتيجي وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية لإيران بوصفها أداة مؤثرة لردع ووقف التحرشات الأمريكية والإسرائيلية، بالإضافة إلى أنها تمثل محاولة لتعزيز الوضع الاستراتيجي الإيراني وبالذات في ظل السباق النووي والصاروخي في جنوب آسيا.

والمواقع أن جهود تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية وإنتاجها تمثل جزءاً محورياً من عملية إعادة بناء القوة العسكرية الإيرانية خلال فترة ما بعد الحرب العراقية الإيرانية، فقد تعرض العمق الاستراتيجي الإيراني لضربات صاروخية عراقية عنيفة في إطار ما عرف بـ (حرب المدن) وقتذاك. ورغم أنه لم تكن لهذه الحرب الصاروخية آثار عسكرية استراتيجية مهمة، فإن إيران تكبدت خلالها خسائر مادية وبشرية ضخمة بالمقارنة مع العراق، هذا ويمكن حصر الدوافع لتطوير النظام الصاروخي الإيراني في:

١- باتت إيران تواجه منذ بداية التسعينيات العديد من التهديدات الفعلية والمحتملة من جانب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

٢- ومن ناحية أخرى، فإن القدرات الصاروخية الإيرانية تعتبر وسيلة توصيل مهمة لإضفاء قدر أكبر من المصدقية على الرادع النووي الإيراني في حالة نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي.

٣- الأرجح أن إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي لأغراض الردع والمكانة، وبالذات من حيث أن سباق التسلح النووي الذي اشتعل في جنوب آسيا عقب إجراء التجارب النووية الهندية والباكستانية ربما قد قدم دافعا إضافيا لإيران لتكثيف جهودها في المجال النووي. وبالتالي، فإن برنامج الصواريخ الباليستية يعتبر عنصرا حيويا من أجل استكمال مصداقية الردع النووي الإيراني مستقبلا.

والموضح أن البرنامج الإيراني لتطوير وإنتاج الصواريخ الباليستية اعتمد على مبدأ (التدرج) في بناء القدرات الصاروخية عبر تنفيذ خطوات متتابعة لامتلاك منظومة متكاملة من الصواريخ الباليستية القصيرة المدى والمتوسطة والبعيدة. وجرى في هذا الإطار البدء بالعمل على امتلاك قدرات صاروخية قصيرة المدى يصل مداها إلى حوالي ١٠٠٠ كيلومتر، مع تطوير كافة التكنولوجيات الصاروخية اللازمة لهذا الغرض، بما في ذلك تكنولوجيا الدفع الصاروخي والوقود الصلب والرؤوس الحربية والأجهزة الملاحية. ثم الاهتمام أخيرا ببناء قدرات صاروخية بعيدة المدى يزيد مداها على ٢٠٠٠ كيلومتر لا تقتصر فقط على تغطية المستوى الإقليمي، وإنما تمتد إلى الإطار الدولي الأوسع وصولاً إلى وسط أوروبا ذاتها.

وبالتالي، فإن جهود تطوير القدرات الصاروخية الباليستية ظلت تحتل حيزا محوريا في جهود إعادة البناء العسكري الإيراني منذ فترة مبكرة، بل وكانت ملامح التفكير الإيراني في هذا المجال واضحة منذ أواخر الثمانينيات وانعكس ذلك على الخطاب السياسي الإيراني، حيث أعلن هاشمي رافسنجاني عام ١٩٨٨ بوضوح، حينما كان رئيساً للبرلمان الإيراني، أن الأولوية القومية لإيران تتمثل في إنتاج وامتلاك قدرة صاروخية باليستية لا تتفوق عليه سوى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي "سابقاً".

مستقبل صناعة الصواريخ في إيران:

تشير بعض التقارير الإيرانية إلى أن هناك ما لا يقل عن ١٠٠ منشأة إيرانية على الأقل من مختلف الأحجام تعمل في مجال الإنتاج الصاروخي وتضم هذه المنشآت عدة آلاف من الفنيين والعمال، وهناك في واقع الأمر شقان رئيسيان في مجال تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية.

يتمثل أولهما، في إنتاج منظومات صاروخية بالتعاون مع الصين لتطوير طراز من الصواريخ وإنتاجها يتراوح مداها بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ كيلومتر، وتمكنت إيران من خلال هذا البرنامج من إنتاج عدة طرز من الصواريخ أبرزها (سكود - ب) و(عقاب).

وأما النوع الثاني، فيتمثل في إنتاج منظومات صاروخية بالتعاون مع كوريا الشمالية، وجرى في هذا الإطار التركيز بصفة خاصة على عمليات تطوير وإنتاج الصاروخ (سكود - ب) الذي تنتجه كوريا الشمالية بكميات ضخمة، كما ساعدت كوريا الشمالية - أيضا - في عمليات تطوير الصواريخ الإيرانية الأخرى وإنتاجها، مثل (شاهين - ١) و(شاهين - ٢) ومع ذلك، فإن عمليات التعاون بين إيران وكوريا الشمالية في هذا المجال كانت أقل حجماً وأضيق نطاقاً من عمليات التعاون بين إيران وكل من روسيا والصين، استناداً إلى أن كافة المنظومات التسليحية التي تنتجها كوريا الشمالية تعتبر في جوهرها نسخاً أولية من المنظومات التسليحية السوفيتية القديمة المنتمية إلى عقود الخمسينيات والستينيات، وهو ما لم يكن يتجاوب تماماً مع الاحتياجات الإيرانية، لكن إيران حرصت مع ذلك على مواصلة التعاون مع كوريا الشمالية في المجال الصاروخي على اعتبار أن ذلك يوفر بديلاً معيناً لتغطية بعض الاحتياجات التسليحية الإيرانية.

ولذلك اعتمد برنامج تصنيع الصاروخ (شهاب - ٣) على تكنولوجيا روسية وصينية وألمانية وكورية شمالية، حيث حصلت إيران من روسيا على خبرة التصميم

الأساسي وتصنيع عناصر الصاروخ (شهاب - ٣)، كما حصلت من الصين على تكنولوجيا الوقود الصلب وأجهزة الجيروسكوب وتكنولوجيا بناء واختبار نظام التوجيه.

وتشير بعض التقارير الغربية أن الصاروخ (شهاب - ٣) لا يمثل أقصى الطموحات الإيرانية في مجال تطوير الصواريخ الباليستية وإنتاجها، بل إن إيران تسعى - أيضاً - إلى إنتاج طراز جديد من الصواريخ باسم (شهاب - ٤) يكون جاهز للعمل في الخدمة الفعلية في أوائل القرن الحالي، وسوف يكون سلاحاً رادعاً استراتيجياً شديد الخطورة، حيث يمكن أن يزيد مداه على ٢٤٠٠ كيلومتر عند تزويده برأس حربي تقليدي ثقيل، بينما يمكن أن يزيد المدى على ذلك كثيراً في حالة تحميله رؤوس تقليدية أو غير تقليدية أخف وزناً.

وسوف يكون هذا الصاروخ بمثابة تطوير للصاروخ الروسي الاستراتيجي (سي - ٤) الذي كان أول طراز من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تدخل في صفوف القوات السوفيتية في الخمسينيات، وثمة مؤشرات عديدة على أن إيران حصلت بالفعل على العديد من مكونات هذا الصاروخ من روسيا رغم النفي الروسي لذلك.

وفي ظل احتمالات تعرض إيران لعدوان أمريكي أو إسرائيلي تتحسب إيران كثيراً من احتمالات تعرض مواقع إطلاق الصواريخ أرض - أرض للضرب، ولذلك سعت القوات المسلحة الإيرانية منذ عام ١٩٩٤ إلى زيادة مواقع الصواريخ أرض - أرض للإطلاق إلى أربعة مواقع بدلاً من موقع واحد، تتمركز في الساحل الجنوبي الغربي لإيران وتستخدم في تخزين الصواريخ.

كما أقامت إيران أنفاقاً سرية على ساحل الخليج لنصب صواريخها الباليستية بعيدة المدى، ولاسيما الصواريخ (سكود) من طرازي (بي) و(سي) كما يمكن أن توضع فيها - أيضاً - صواريخ (نودونج) و(شهاب - ١، ٢، ٣).

ومن المعتقد أن إيران استفادت من تجربة العراق في حرب الخليج في مجال إطلاق الصواريخ أرض - أرض، حيث كان العراق قد بنى عدداً كبيراً جداً من

المخابئ الصاروخية المحمية بعضها فارغاً في حين تم في البعض الآخر إخفاء الشاحنات التي تحمل الصواريخ، وفي ظروف القتال الفعلي كانت الشاحنات تخرج من مخابئها وتقوم بإطلاق الصواريخ وتعود بسرعة وفي ظلمة الليل تتحرك الشاحنات إلى ملاجئ أخرى.

وبالتالي، فإن برنامج تطوير الصواريخ الباليستية يحتل مكانة محورية في جهود البناء العسكري الإيراني، ولا تقتصر أغراض هذا البرنامج على مجرد الدفاع والردع ولكنها تمتد إلى محاولة إيران تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من خلال امتلاك قدرات فعالة للردع الاستراتيجي.

إيران تستعد لإطلاق صاروخ بالستي طويل المدى يحمل قمراً صناعياً إلى الفضاء:

(بعد شهرين من اطلاق "سفير - ٢")

في تصريحات جديدة قد تضاعف مخاوف الغرب من النيات الإيرانية، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد أن إيران تعتزم إطلاق قمر صناعي أكبر حجماً إلى الفضاء يحمله صاروخ يصل مداه إلى ١٥٠٠ كيلومتر، وأطلقت طهران قمراً صناعياً محلي الصنع في مدار حول الأرض للمرة الأولى في فبراير ٢٠٠٩.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن نجاد قوله في خطاب أمام الطلبة إن صاروخاً يتراوح مداه بين ٧٠٠ و ١٥٠٠ كيلومتر من المقرر أن يحمل قمراً صناعياً أكبر من أميد "أمل" إلى الفضاء وأشار إلى أن القوى العالمية تعتقد أن "سفير - ٢" صاروخنا الأخير لكننا نعمل على صواريخ أخرى، وذكرت وسائل إعلام حكومية في مارس ٢٠٠٩ أن أوميد أكمل مهامه في الفضاء بعد سبعة أسابيع من إطلاقه إلى مداره.

واستبعد نجاد مجدداً أن توقف إيران نشاطها النووي، مشيراً إلى أن البرنامج النووي السلمى يتقدم ولا يستطيع أحد إيقاف الأمة الإيرانية، وأضاف أن بلاده

ستواصل تصنيع الوقود الحيوى، ومن جانبه أعلن وزير الاتصالات أن العلماء الإيرانيين يقومون بتصنيع سبعة أقمار أخرى.

جاء ذلك فى الوقت الذى نفى فيه البيت الأبيض تقرير عن تخفيف واشنطن شروطها لاستئناف المفاوضات مع طهران. ووصف روبرت جيبس المتحدث باسم البيت الأبيض التقرير الذى نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن أن الولايات المتحدة قد تتخلى عن شرطها الخاص بتعليق طهران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم خلال المرحلة الأولى من المحادثات بين واشنطن وطهران بأنه "غير دقيق".

وكانت الصحيفة قد نقلت عن مصادر دبلوماسية - أمريكية وأوروبية تأكيدهم أنه تمت دراسة هذا الاقتراح بالفعل، وهو ما سيسمح لإيران بمواصلة أنشطتها النووية المثيرة للجدل فى الوقت نفسه، الذى سيتم فيه إستئناف المفاوضات، وحذر المراقبون من أن الموافقة على هذا التغيير فى السياسة حيال إيران، من شأنه أن يؤدى إلى احتجاجات من الجانب الإسرائيلى الذى يتهم إيران بالمراوغة فى حين تواصل العمل الجاد لإنتاج سلاح نووى، ويعتبر إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود نووى، هو جوهر الجدل المحيط بالبرنامج النووى الإيراني.

وفى لندن أكدت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية أن مرشح الرئاسة الإيرانية ميرحسين موسى استبعد إمكان تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وإن كان سيعمل على تأكيد أن إيران لن تحول برنامجها النووى نحو إنتاج أسلحة نووية، وشدد موسى على أن أحدا فى إيران لن يقبل وقف تخصيب اليورانيوم، كما أن حل النزاع النووى لا يعتمد على طهران وحدها، مشيراً إلى أنه يعتمد أيضاً على شكل الحوار الذى سيلجأ إليه الأمريكيون والقضايا التى سيثيرونها.

وكان موسى - ٦٧ عاماً - قد شغل منصب رئاسة الوزراء خلال الحرب العراقية - الإيرانية، بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٨، ويعتبره كثيرون من المعتدلين بل ويعتبره بعض المحافظين مرشحهم الرئيسى للرئاسة ومنافساً قوياً للرئيس محمود أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة يونيو ٢٠٠٩.

رحبت طهران على لسان مندوبها الدائم لدى وكالة الطاقة الذرية على أصغر سلطانية بالمحادثات مع مجموعة الدول الست الكبار التي دعته إلى حوار مباشر حول برنامجها النووي.

وذلك بعد يوم من تأكدها أن على هذه القوى أن تقبل أن إيران قوة نووية سلمية، وعلى جانب آخر صرح مصدر دبلوماسي إسرائيلي، بالأمم المتحدة بفيينا بأن العالم سيدرك عاجلاً أم آجلاً أن إيران تسعى لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط.

المراجع الرئيسية

أولاً المراجع العربية

- ١- السيد زهرة - الثورة الإيرانية - الأبعاد الاجتماعية والسياسية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة - مصر - عام ١٩٨٥.
- ٢- معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي - دستور الجمهورية الإسلامية في إيران - طهران - إيران - عام ١٩٩٠.
- ٣- وزارة الإرشاد الإسلامي - نداء الثورة الإسلامية - عرض لطائفة من نداءات الإمام الخميني إلى أبناء العالم الإسلامي - طهران - إيران - عام ١٩٩٢.
- ٤- مركز الدراسات الإيرانية العربية - الأعداد الصادرة في الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٨ - لندن.
- ٥- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Eric Arnett - Iran's Missile Ambitions Scaled Down Says SIPRI . Janes Defence Weekly Vol . 27 No .15 . 16 April 1997 .
2. Thierry Coville Louvin - The economy of Islamic Iran Between State and Market Belgium Peeters .10 .
3. Al j . Venter Iran's Nuclear Ambition Innocus Illusion or Ominous Truth ? The Covert Progression toward a Nuclear Capability Jane's International Defense Review Sept . 1997 pp . 29-31 .